تبادل :(GCM) الحوار غير الرسمي بين الأقاليم لأبطال الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية
الأقران والتنفيذ والمتابعة
نوفمبر 2023 – أكرا، غانا 30-28

ملخص التوصيات وأفضل الممارسات

اللغة العربية
جمع البيانات تعزيز اتخاذ تدابير ملموسة لتحسين تبادل المعلومات بين الاقاليم من اجل تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة • تعزيز التعاون بين الشركاء الاقليميين المختلفين من اجل بناء القدرات المتعلقة بجمع البيانات الوطنية و ادارتها إنشاء فرق عمل مشتركة بين الوكالات يمكنها مشاركة البيانات وتبادل أفضل الممارسات وتنسيق الجهود لجمع وتحليل بيانات الهجرة لتحسين عملية جمع بيانات متماسكة و حاسمة بين مختلف الوكالات الحكومية المشاركة في ادراة الهجرة • تشجيع منصات تبادل البيانات على الاصعدة الاقليمية من اجل تسهيل تبادلها بين بلدان المنطقة الإقليمية التي تسهل. ويمكن لهذه المنصات أن تكون بمثابة منتدى للدول الأعضاء لتبادل أفضل الممارسات، ومواءمة منهجيات جمع البيانات، والتعاون في البحوث المشتركة المتعلقة بالهجرة • تعزيز شفافية البيانات وإمكانية الوصول إليها لأصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الباحثين وصانعي السياسات ومنظمات المجتمع المدني وعامة الناس . ويمكن القيام بذلك عن طريق نشر تقاريربشكل منتظم حول الهجرة ، وإنشاء منصات للبيانات ، وتوفير أدوات سهلة الاستخدام لتصور البيانات وتحليلها • وضع بروتوكولات موحدة لجمع البيانات ليتم اتباعها على المستوى الوطني. يجب أن تحدد هذه البروتوكولات أنواع البيانات التي سيتم جمعها، والمنهجيات التي سيتم استخدامها، ومعايير جودة البيانات والخصوصية لضمان الاتساق وقابلية المقارنة بين بيانات الهجرة عبر مناطق مختلفة داخل البلد
ضمان حماية المهاجرين من خلال التعاون عبر الإقليمي لتعزيز الاستجابة و تنسيق الجهود في مكافحة تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر، و منع الخسائر في الارواح، و تطوير مسارات منظمة • تعزيز اليات تحديد و حماية ضحايا تهريبالمهاجرين و الاتجار بهم و يشم ذلك تدريب سلطات انفاذ القانون و السلطات المعنية بادارة الهجرة على اجراء ات تحديد الضحايا و احالتهم، و انشاء وحدات متخصصة او فرق عاملة للتعامل مع حالات تهريب المهاجرين و الاتجار بهم، و توفير خدمات دعم شاة للمهاجرين المهربين بما في ذلك السكن و الرعاية الصحية و المساعدة القانونية و الدعم النفسي و الاجتماعي. • الاستثمار في تحسين مراكز استقبال المهاجرين بحيث يكونون في ظروف آمنة وكريمة. ويشمل ذلك تحسين البنية التحتية، وتوفير إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية، مثل الرعاية الصحية والتعليم، وتوفير الدعم والمساعدة الكافيين للفئات الضعيفة، مثل النساء والمسنين والأطفال وضحايا الاتجار.إ • الاستثمار في حملات توعية ووقاية تستهدف المرشحين للهجرة غير النظامية حول مخاطر الهجرة وتزويدهم بالمعرفة والأدوات اللازمة لحماية أنفسهم. ويمكن إجراء هذه الحملات من خلال قنوات مختلفة، مثل وسائل التواصل الاجتماعي، وبرامج التوعية المجتمعية والتعاون مع منظمات المجتمع المدني . • الاستثمار في حملات إعلامية شاملة يسهل الوصول إليها لإطلاع المهاجرين على خيارات وإجراءات الهجرة الآمنة. ويمكن أن يشمل ذلك ما يلي: إنشاء مواقع شبكية متعددة اللغات أو خطوط هاتفية مباشرة أو تطبيقات متنقلة، والسلطات التي يمكنها أن توفر معلومات دقيقة ومحدثة عن قنوات الهجرة القانونية، ومتطلباتها، وخدمات الدعم المتاحة. • تبسيط الوصل الي مسارات الهجرة الآمنة: استعراض تحسين شروط ومتطلبات المسارات الآمنه للهجرة، مثل التأشيرات أو تصاريح العمل، لجعلها في متناول المهاجرين. يمكن أن يشمل ذلك: تقليل الأعمال الورقية غير الضرورية، وخفض الحواجز المالية، وضمان عمليات تطبيق شفافة وفعالة. • مواءمة قوانين وسياسات الدول الأعضاء بشأن تهريب المهاجرين والاتجار بهم وحماية الضحايا داخل التكتلات الاقتصادية الإقليمية. وقد يشمل ذلك تعديل التعاريف والعقوبات وتدابير دعم الضحايا لضمان الاتساق والفعالية في تبادل الممارسات الجيدة وتقديم المساعدة للضحايا عبر الحدود، بما في ذلك من خلال استخدام الجماعات الاقتصادية الإقليمية لدعم هذه المبادرات.

- تحسين تبادل البيانات بين الأقاليم لتنفيذ عمليات بحث منسقة بين الدول الأعضاء من أجل إنقاذ الأرواح.
-
- إنشاء نقاط اتصال وطنية لتسهيل التعاون عبر الوطني في البحث عن المهاجرين المفقودين. وتهدف هذه المبادرة إلى تعزيز التعاون الثنائي بين البلدان الأصلية والمختفية الرئيسية. ويضمن أن تتمكن العائلات والأفراد المعنيون من تسجيل الحالات وتقديم المعلومات بطريقة آمنة وسهلة الوصول وسرية.
- وضع برامج شاملة للمساعدة والدعم مصممة لتلبية الاحتياجات المتعددة الأوجه لأسر المهاجرين المفقودين (بما في ذلك الاحتياجات النفسية - الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والوصمة والخسارة الغامضة والبحث المستهلك والخوف من التفاعل مع السلطات.

تعزيز التعاون عبر الإقليمي من أجل النهوض بحماية حقوق المهاجرين، ولا سيما تطبيق أبعاد مكافحة التمييز في مجال الهجرة والاحتجاز

- تُشجِّع الدول الأعضاء ومنظمات المجتمع المدني على إجراء تقييمات مشتركة للاحتياجات لتحديد الثغرات والتحديات في نظم احتجاز المهاجرين القائمة واستكشاف البدائل. وقد يشمل ذلك جمع البيانات، وإجراء مقابلات أو دراسات استقصائية مع المهاجرين، والتشاور مع أصحاب المصلحة المعنيين لفهم الاحتياجات المحددة ومواطن الضعف لدى مختلف السكان المهاجرين.
- تشجيع الدول الأعضاء على الاستفادة من موارد وكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني والدراية الفنية لتعزيز تنفيذ المساعدة الإنسانية
- إجراء مراجعة شاملة للقوانين والسياسات والممارسات التي تسمح باحتجاز الأطفال المهاجرين. وينبغي أن تهدف هذه المراجعة إلى القضاء على احتجاز الأطفال لأسباب تتعلق بالهجرة وضمان تنفيذ الحلول المجتمعية البديلة.
- تعزيز النظم والعمليات الرامية إلى تشجيع إدماج المهاجرين في المجتمع. ويمكن أن يشمل ذلك تنفيذ آليات فعالة للفرز والتقييم لتحديد الاحتياجات الخاصة للمهاجرين ومواطن ضعفهم وتوفير الدعم والخدمات المناسبة للاندماج بما في ذلك الوصول إلى التدريب اللغوي والتعليم وفرص العمل والرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية، مما يمكن المهاجرين من المساهمة بشكل إيجابي في المجتمعات المضيفة لهم.
- استخدم وسائل الإعلام والاتصالات للمساعدة في بناء خطاب إيجابي حول الهجرة.
- استخدام احتجاز المهاجرين فقط كملاذ أخير، بمجرد النظر في جميع البدائل واعتبارها غير مناسبة في كل حالة. وينبغي أن يكون الاحتجاز أقصر ما يمكن وأن يخضع لمراجعة قضائية منتظمة.
- دعم العودة الطوعية للمهاجرين بما يتماشى مع القانون الدولي، وضمان حصول المهاجرين على المعلومات والمساعدة والحماية طوال عملية العودة، مما يمكن أن يساعد في منع الاحتجاز غير الضروري للمهاجرين وتعزيز حقوقهم وكرامتهم.
- استخدام البيانات المتعلقة باحتجاز المهاجرين والوفيات والاختفاء، وكذلك البيانات المتعلقة بالبدائل الواعدة التي يتم تنفيذها، من خلال آليات التنسيق الوطنية، أو غيرها من الآليات لزيادة الوعي بحقوق المهاجرين
- إنشاء هيئات مراجعة مستقلة لتقييم الأثر الإنساني لسياسات وممارسات الهجرة. يجب على هذه الهيئات فحص القوانين والسياسات والممارسات الحالية بحثًا عن الضرر المحتمل لها والتوصية بالتغييرات اللازمة

التنقل البشري فى سياق تغير المناخو ترابطهم

- ينبغي على الحكومات تطوير الاستثمارات وتحديد أولوياتها في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث والتكيف مع تغير المناخ من خلال تنفيذ أنظمة الإنذار المبكر، وتحسين قدرة البنية التحتية على الصمود، وتعزيز ممارسات الإدارة البيئية المستدامة. ومن الممكن أن تساعد مثل هذه التدابير في الحد من آثار الكوارث الناجمة عن تغير المناخ وتقليل حاجة الناس إلى الهجرة نتيجة .لذلك
- ينبغي النظر إلى الشباب كشركاء، وليس كمستفيدين، عندما يتعلق الأمر بمشاركتهم في مكافحة تغير المناخ والتنقل
- إعطاء الأولوية لتطوير وتنفيذ حلول دائمة للمهاجرين بسبب المناخ والسعى إلى تلبية الاحتياجات طويلة المدى للمجتمعات المتضررة، والحد من تعرضهم لتأثيرات المناخ المستقبلية وتقليل الحاجة إلى المزيد من النزوح
- إعطاء الأولوية للانتقال إلى اقتصاد محايد للكربون لخلق فرص دخل جديدة
- (تعزيز ركيزة إعادة التوطين في الاستراتيجية الوطنية للتكيف من خلال إدراج المهاجرين المرتبطين بتغير المناخ وتحسين الاتساق في الخطاب حول التنقل البشري
- تشجيع الدول الأعضاء و أعضاء الاتحاد الأفريقي على زيادة استثماراتها في نُهج التنمية التي تدمج آليات الصحة والتعليم وسبل العيش والحماية المجتمعية للسماح بالإدماج الناجح للسكان المتنقلين المتأثرين بتغير المناخ والبيئة

- دمج الدول الأطراف والأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لأدوات العدالة الانتقالية على النحو المنصوص عليه في سياسة العدالة الانتقالية للاتحاد الأفريقي لمعالجة تغير المناخ وتنقل البشر من أجل تحقيق هجرة آمنة ومنتظمة ومنظمة. يمكن لأدوات العدالة الانتقالية أن تضمن النظر في حوارات هادفة وإشراكها بين المجتمعات المستقبلة والمهاجرة، وكذلك النظر في الصدمة .التي حدثت أثناء رحلة الهجرة
- تسليط الضوء على الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتكيف مع الآثار الضارة لتغير المناخ والتخفيف من حدتها والتي قد تجبر الناس على مغادرة بلدانهم الأصلية، وكذلك معالجة الخسائر والأضرار بشكل مناسب، من خلال تفعيل اتفاقية التمويل المتفق عليها. خلال مؤتمر الأطراف السابع والعشرين

تسريع تنفيذ الاتفاق العالمي العالمي

- تطوير خطة العمل الوطنية وضع خطة عمل وطنية لتنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال عملية تدريجية متطورة، مع مراعاة السياق والأولويات المحددة لكل بلد. وينبغي اتباع نهج كلي يغطي جميع مجالات الاتفاق العالمي للهجرة ويكفل مشاركة جميع أصحاب المصلحة في العملية. ويساهم هذا النهج في إيجاد خطة عمل وطنية شاملة وجامعة تعكس احتياجات وتطلعات البلد ومهاجريهوضع مؤشرات واضحة لقياس التقدم المحرز في تنفيذ خطط العمل الوطنية للاتفاق العالمى للهجرة وإجراء عمليات رصد وتقييم منتظمة.
- تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة من خلال عملية منسقة ومفتوحة وشاملة. ويكفل هذا النهج القائم على الحكومة بأسرها والمجتمع بأسره مراعاة جميع المنظورات والخبرات واتخاذ الإجراءات على نطاق واسع

مناقشات جماعية حول التقدم الإقليمي وعبر الإقليمي ودون الإقليمي في تنفيذ الاتفاق العالمي للهجرة

- تنظيم مشاورات على مستوى الحكومة والمجتمع بأكمله قبل إجراء المراجعات الإقليمية
- تسهيل عمليات التبادل الإقليمية وداخلها، حيثما أمكن، بين البلدان الرائدة كجزء من العملية التحضيرية للمراجعات الإقليمية
- استكشاف إمكانية تطوير تعهد الاتفاق العالمي من قبل الدول الرائدة في المضي قدمًا في تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي التي تتطلب اتخاذ إجراءات فورية